



مخطوطة

فتاوى الخزرجي

المؤلف

محمد بن سعد بن محمد بن أبي شكيل (الخرجي)



فَتَأَوَى الْفَقِيهَ الْأَمَامَ الْعَالِمَ الْعَلَّامَ  
الْقَاضِي حَمِيدَ الدِّينِ عَمَّةَ الْمَدِينِ  
حَمْدًا لَيْتَ سَعْدُ عَرَفَ بِأَيْ تَشْكِيلِ  
الْبَهْمِي الْمَسْمُومِ بِالْحَرْجِ رَحِمَهُ اللَّهُ  
وَنَفَعَ عِلْمَهُ وَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ  
وَنَفَعَانَا وَبِعِلْمِهِ فِي  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ

شكر  
كما هو في نسخة  
مكتبة جامعة القاهرة

هذا هو  
قال في نسخة  
والقاضي  
منها  
هو



الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمد ابوابي نعمه وبكائي يوم زنده  
وصلى الله على سيدنا محمد النبي رحمة بجمعة عبده  
أما بعد فهذه مسائل مفيدة وجواهر فريدة من  
فتاوى الفقيه الامام جمال الدين عمدة المدرسين  
محمد بن شعوب بن محمد عرف جده بابي تشكيل المسائل  
الخرزجي رحمه الله التي نقطها منها وتكررت منها بعضها  
لابي قد حصلت قد يما ولا التزم فيها ترتيبا لكنها نضعها  
تريثا من الترتيب ليسهل على كل من رغب مطالعتها  
ويشعر صراحتها وارضاء الله سبحانه ان ينفعن  
بذلك وينتفعي على ما هنالك فنسبيل الرأفة عليها ان  
خلص النبي في ابتهاله ويتوجه بسيدنا المصطفى صلى الله  
عليه وسلم واله الى الله سبحانه المقدس في افعاله واخراله  
ان يرفع درجة شيعتنا وقد وثنا المقتني بها في اعلا الجنان  
انه رحيم منان وكرس جامعها على الحق ويرثي الاريف  
في جميع احواله ويجعل دار الخلة لهما دار خلد ومآله  
ما تقول بعون الله وحسن توفيقه بعد سوال التوفيق  
لسلوك اشد طريقة مسئلة الحجب اذا غسل جميع  
بدنه الا رجليه ثم احدث وتلنا بالمشهور انه لا يتعلق  
بهما حكم الحدث لو جرد حدث الحبا به وبغسلهما من  
الحبا به وبغسل اعطايه الظاهره مرتين فلهذا  
اعادة غسلهما بعد تراخيه من اعطايه الظاهره  
ام لا الجواب انه لا يلزمه اعادة غسلهما على المشهور

بل قد دخل غسلهما عند الحدث في غسلهما عن الجنابه  
ونبه الوجه الضعيف وانه اعلم مسئلة ذكر في  
الروضة في باب الاستنجاء بيني ان يستنجي قبل الوضوء  
والنيم فانه قد مرها على الاستنجاء في الوضوء  
النيم على الاظهر الا قول اوليهم وعلى يد النجاسة  
فهو كالنيم قبل الاستنجاء ذكر في الروضة في باب  
النيم ولو كانت عليه نجاسة لم يفسد ما يقبل  
بعضها وجب على المذهب ولو كان جنب او محدثا او جافا  
وعلى يده نجاسة ووجد ما يقبض احداهما فغسل  
النجاسة وبغسلها ثم نيم فلو نيم قبل غسلها جاز على  
الاصح فهاهنا استدلنا بقض الجواب انه لا ينافي  
بين كلاميه في الموضوعات فان تمام كلامه في الاستنجاء  
ان قال بعد قوله كالنيم قبل الاستنجاء قال وقبل به  
قطعا وهما طريقان مشهوران في كثير من المصنفات  
احدهما قطعا والثاني على الخلاف في النيم قبل الوضوء قد  
محكي كثيرا من الاصحاب الطريقة القاطعة بالجواب فهو  
في الاستنجاء ذكر الطريقين جميعهما وفي النيم اراد ان  
يقسم على ذكر احد الطريقين مع تشبيه على ذكر الطريق  
الاخرى بالاشارة الى الخلاف فقال جاز على الاصح وانه  
اعلم مسئلة اذا لبث الحجب بعض اعضائه في المسجد  
كماسه وبده ورجله واكثره ونصفه او ثلثه فهل  
يجعل حكم البعض منه حكم الكل كما جعل في حال  
بده في الحر حال الطواف في عدم صحتة ولا يجعل حكم



بعضه.  
 البصفت فكر الكل كما لم يجعل ذلك في اخراج المقتكف  
 منه المسجد في بطلان اعتكافه الجواب انه لو  
 ادخل اكثر من ثلث تحت غشته لو كان قد حلف ان لا يدخل  
 كان كما لو دخل كله وان كان دون ذلك فلا والله اعلم  
 مسئلة هل يستحب الا ستظها ربي غسل النجاسة  
 المخففة كبول الصبي الذي لم يطعم الطعام وفي النجاسة  
 المقلظة كالنجاسة الكلبية غسله ثلثه وثالثه  
 كما في التويع من النجاسات ام لا الجواب نعم  
 مستحب ذلك والله اعلم مسئلة اذا كان معه ثوب  
 يلبسه في الصلاة وعجزه لا يملك غيره فباعه لحاجة  
 الوقت من غير ضرورة بل كان يمكنه تحصيل المعيشة  
 اما يطلب وسوال واكتساب وصلى فهل حرم بيعه  
 ام لا واذا حرم فهل يصح البيع ام لا وهل بعد الصلاة  
 ان يباعه في الوقت الجواب ان بيعه ذلك لحاجة  
 الوقت جائز فان الحاجة الى الوقت ضرورة وصلاة  
 الفارسي العاجز عن السترة نهي اذا كان عليه في تحصيل  
 السترة مشقة وان لم يكن فيها ثمة ضرورة بل  
 حصوله او وهنت له السترة فهذه الضرورة الاولى  
 وتحليفه المعيشة غير واجب واما الاكتساب الاخر  
 بحاله فمقتضى والله اعلم مسئلة اذا جرد الانسان  
 عن ثيابه لغسل التبريد والتنظيف فبدا له بعد  
 تعريه ان يتوضأ قبل ذلك فهل يجوز له ذلك وهو  
 عار اذا قلنا يجب السترة في حال الخلو ام لا فان قلتم

له ذلك

له ذلك فلم يبد له الوضوء قبل الغسل بعد تعريه بل كان  
 غرضه على ذلك قبل تعريه فهل يجوز له الوضوء في حال  
 التعري والخلا ما ذكره ام لا وان قلتم يجوز ذلك فيما اذا  
 بدا له ذلك قبل الغسل وبعد التعري وفيما اذا كان  
 عازما عليه قبل التعري فهل يجوز له ذلك وهو عار  
 ام لا الجواب ان الوضوء من سنت الغسل اذا لم يكن  
 محدثا وفقتضى اطلا قههم انه يستوي في ذلك غسل  
 التبريد وغيره اذا كان كذلك فالذي يفعله من الوضوء هو  
 من جملة افعال الغسل وفعال الغسل يقف مع التعري  
 فيجوز ان يفعل قبل الغسل كما ذكره لانه الايقان بانظامه  
 للمقتسل ليتأتى اجزاها في الغسل على البدن فان لم  
 يفعله قبله واخر فعله بعده فيستريحان يستريح العورة  
 والله سبحانه اعلم مسئلة عنت ما ذكره في شتر العورة  
 في الصلوة في حق الرجل والامه ثم قالوا بعده ويجب شترها  
 في الخلوه على الاصحاب ففتنهم بوضوهم دخول المرأة الحرة  
 في ذلك وانه يجب عليها في الخلوه ستر جميع بدنها الا الوجه  
 والكفين فقل قالوا احدها لا يجب عليها في الخلوه الا ما  
 يجب على الرجل ستره ام لا وهل قوله في النهاية في كتاب  
 النكاح بعد كلامه على نظر الحارم وما وجب على المرأة  
 ستره في الصلاة لا يجب عليها ستره في غير الصلاة  
 ففتنهم ان عورتها في الخلوه ما بين السرة والركبة  
 فقلنا امر مراده بذلك في حق نظر الحارم الجواب الظاهر



انه لا يجب عليها في الخلوة ستر ما يجب عليها ستره في  
 حال الصلاة وان كان الاولي ستره بل يجوز لها في الخلوة  
 وابتداء ما يجوز طهرها والمراه الاجنبية النظر اليه منها  
 فانه لو وجب عليها ستره في الخلوة لما جاز للحرم والمراه  
 النظر اليه وانما جاز للحرم والمراه النظر اليه لانه لا يجب  
 عليها ستره في غير الصلاة وذلك لان المعنى المحذور  
 للحرم النظر اليه هو المعنى المسقط لوجوب ستره في  
 حال الخلوة وهو انها لو كلفت لكان فيه من اخرج والمتشقة  
 ما لا يخفى والذي يجوز للحرم والمراه النظر اليه فيها مشهور  
 مسطور في كتب الاصحاب وان اختلفت في شي من  
 الطريق والله اعلم مسئله هل يعفى عن تسليم الزنا  
 وبوله وما استشهده مما لا انفس له سبيله ام لا الجواب  
 انه يعفى عنه اذا لم يكن ويتفاحش والله اعلم مسئله  
 هل يجوز جمع شي من الروايت غير الوتر في تسليمه واحدة  
 ام لا الجواب انه لا يجوز الجمع في شي من التسليم الروايت  
 في تسليمه واحدة من اكثر من ركعتين في غير الوتر  
 صرح به كثير من علماءنا وان كان قد ذهب  
 بعضهم الى جواز ذلك منهم الامام النووي في فتاويه  
 وربما هو المفهوم من المذهب والله اعلم مسئله  
 ما المصحة في محرم الضاد من الظاهر هل يجب وهل  
 ينظر في شي من التشديد بان تمام الجواب ان الاصح  
 انه لا يجب ولا خلاف ان الصلاة تبطل بترك شي من

التشديد

التشديد الواجب في الفاتحة لان التشديد يفرضه  
 حرف مسئلة اذا صلى على جنازة بيت يديه وهي غير  
 موضوعه بل سايره هل تقضي الصلوة الجواب ان  
 الصلوة تقضي وان كانت الجنازة غير موضوعه على الارض  
 اذا كانت مستقرا على الارض مسئلة اذا ادرك  
 المسبوق الامام في الركعة الثانية من الجمعة فسلم الامام  
 وقام المأموم ليتم الجمعة فادركه مسبقا اخر في هذه  
 هذه الركعة فهل تقضي له ان يحرم بعده بالجمعة ام لا الجواب  
 انه لا يصح له ان يحرم بالجمعة في هذه الصورة لانه احرى  
 بالجمعة بعد خواتم الجمعة ولان المسبوق الذي يريد ان  
 يحرم خلفه الا ان اعاذ ذلك لادى الى التسليم لانه في بعده  
 ويحرم خلفه والله اعلم مسئله رجل شطرنج في شطرنج  
 ذمته بشي منه واجبات الى الادرام كالبيس مثلا فتوى  
 ميتا يتصوره عن هذا الواجب مثلا ان كان شغل الله  
 ياتي والانه هو سببه او تطوع هل يقبح ذلك في بيته ام لا  
 الجواب انه لا يقبح في بيته لانه يكون كذا وان لم يشو  
 والله اعلم مسئله اذا استأجر رجل رجلا ان يحا عنه  
 في سنة واحدة واحدة فما حجه الاسلام والا حجة نذري  
 وقلنا بالجواز فهل يؤثر تقديم الاحرام بالحجة المنذورة  
 على الاحرام حجة الاسلام حتى تنقلب الى حجة الاسلام  
 ام لا الجواب نعم يؤثر فيقع ما تقدم احرامه منها عن  
 حجة الاسلام وان احرى عما المنذورة كما لو فعل ذلك



بنفسه وكان عليه حجة الاسلام رحمه من ذممه خارج  
 عن الحجة المندورة قبل حجة الاسلام فان احرار  
 يقع عن حجة الاسلام واجبه ثابته فهو بنفسه  
 والله اعلم مسلكه ما تقولون اذا باع انسان ارضا  
 فيها نزع ذره سبب محمد من نيب او ثلثا ثلثه يكون  
 النزع فان حكم للبائع كالذي يستحصده من حقل  
 الفرق بينه وبين المستحصده من بعد اخرى  
 الجواب انه يكون للبائع والفرق بينه وبين الذي  
 يحصده من بعد اخرى ويراد للبقا الحمد الذي يحصده  
 مرة بعد اخرى هو في حقيقته واصله هو منوع لان يحصده  
 من بعد اخرى ويراد للبقا الحمد التي يتقاضيها مثله  
 بخلاف نزع الذرة فانه ليس هو في حقيقته واصله  
 فيما يحصده من بعد اخرى ولذلك لا يراد للبقا حصول  
 ذلك نادري في بعض الاحوال الا اعتبار به فيه فان الا  
 حكام الشرعية ليست على القواعد المعروفة غالبا  
 دون ما يوجد نادرا نعم لو اتفق نوع من الذرة في  
 بعض من البلدان فيما يراد للبقا فكره بوجه من بعد  
 اخرى لم يعد الحاجة بما يوجد من بعد اخرى لمشاكلة  
 له في المعنى وتعلق الاحكام الشرعية بالمعاني اكثر  
 من تعلقها بالصورة والله اعلم مسلكه فيما اذا  
 وطى البائع الجارية البيعه ثم تلف قبل القبض هل  
 يلزمه مهر المثل ام لا وهل يسطر البائع امر الا فان تعلقت  
 يسطر قلو وطىها المشتري في يد البائع ثم هل يكون

وطيه

ووطيه فبعضا اذ هو مباثرا لا عضايها وجميع بدنها  
 امرا لا يكون فبعضا الجواب انه يلزمه المهر على الاصح وفيه  
 وجه انه لا يلزمه مستند من الوجه القابل بان القبض  
 الحاصل ثلثا لم يبيع قبل القبض يكون من اصله لا  
 من قبيل الثلث والاصح انه من قبيل الثلث فيلزمه  
 المهر قلت وفي كون وطى المشتري قبضا وجهان الظاهر  
 من ترجيح الاصح ان لا يكون قبضا والذي يظهر لي  
 ترجيحه والعلم عند الله انه يكون قبضا مع قطع صاحب  
 الجارية بان اقتراع الجارية اليك قبضه والله اعلم مسلكه  
 في رجل اشترى عقالا ولم يقبضه بالتخليه هل يجوز للمشتري  
 ان يبيعه الى اخر قبل حصول التخليه من البائع اليه ام لا  
 الجواب انه لا يبيع البيع المذكور والله اعلم مسلكه  
 اذا قال بعث زيد او كان زيدا حاضرا في المجلس فقبل هل  
 يصح ولو روي مثله في النكاح فما حكمه الجواب انه  
 اذا اتفق على قوله بعث زيد اتبع في ان لا يبيع لان تعييب  
 المخاطب بالبيع لا يده منه وتعيبه انما يحصل بالاشارة  
 اليه ان كان حاضرا او بالرفع في نفسه بحيث يحصل  
 به نصيره بذلك عن غيره وحصل منه الجواب بشرطه  
 فيسفي ان يبيع لحصول المقصود والله اعلم مسلكه  
 رجل عليه الف دينار لرجل منها ستمائة حاله والباقي  
 موجد وجميع الا في رهن مفوض وهو دار او غيره



ما دون المهر من المهر في بيع الدار كقضاء الستمائة الحما  
 لها عما كانت من ستمائة فهل يتعلق حق المهر فيها  
يراد على ستمائة بما بقي له من المبلغ وهو موجد لا  
 الجواب انه يرجع الى المهر فانه قال اردت به كذا سقاط  
 الوثيقة عن ما زاد عن ما زاد على الستمائة قبل لانه  
 مقر على نفسه وان قال اردت انه يورثني من الثمن المسما  
 الستمائة الماله وبقى الوثيقة في الثاني فالظاهر قول  
 قوله ايضا انه محتمل والله اعلم بمراده ولا تأخذ  
 بتيقن نطق الوثيقة بالجميع ونسك في سقوطها  
 عن الزايد كيف وقربه الحال تشهد بصدقه بانه  
 لم يردت في البيع الا لقصده واما ما قد فعل فقط بخلاف  
 ما لو ادت مطلقا والله اعلم مسئلة في البالغ  
 المستصحب عليه في الصبا اذا كان وليه غير الاب  
 والجد وقلنا لا يقبل قوله في النفقة عليه الا بيمينه  
 وكان وليه مسلم اليه نفقة مده بعد مده وشهد  
 ثلثة بيمين الشهود وتارة يشهدون على اقراره  
 انه نصف نفقة مده فهل يقبل شهادته من شهد  
 على اقراره بذلك من حيث انه ملك فنصفها فملك  
 الاقرار به امر لا يقبل وامراد بالمسئلة اذا حصل  
 المرشد بعد ذلك وانكر القرض الجواب انه يقبل  
 اقراره بذلك لان الشرح في جواز له قبضه ومن ملك

القبض ملك الاقرار به وبويده ذلك انهم قبلوا اقراره  
 بالانكاف على احد الخلاف مع انه يمكن ان يقال في الانكاف  
 حق وجبوا الغرم من ماله مع انه ممنوع منه شرعا  
 لكنه لما كان حادرا على فعله قبلوا اقراره به على  
 احد الخلاف مع انه يمكن ان يقال في الانكاف رجاء وطى  
 الموقر له ليقسم الغرم ويبعد ان يقال جواز الصبي  
 بقبض النفقة ويصير على مقاسات الجوع ولا يرفع  
 الى الحاكم بل الظاهر انه لو لم ينفق عليه لرفعه الى  
 الحاكم وظهر النظم فاذا لم يفعل فالظاهر ان اقراره  
 صدر عن صحة والله اعلم مسئلة اذا ثبت الحق  
 للمدعي على المدعى عليه باقراره او بيمينه وطلب المهر  
 لا تأخذ البينة على الوخام مثلا فطلب الغرم منه ضمنا  
 هل يكفي في ذلك البينة بالوجه فقط كما هو الظاهر  
 انه يكفي منه بالكفاية باليمين والله وان كان ذلك  
 قليل المهر ومخلفات ماله امر لا يد من صميم بالمال الذي  
 قد ثبت الجواب الظاهر انه يكفي منه بالكفاية باليمين  
 والله اعلم مسئلة اذا باع الحاكم امرا له رجلين  
 ثبت عليه وهو غائب ثم قدم وادعى انه كان قد ارتفعها  
 قبل البيع فهل يقبل قوله ام لا الجواب انهم من جوابه  
 يقبل قوله ويمنه نظرا لجهل وانه اعلم مسئلة فيما  
 لو كان حامرا على البيع وادعى ذلك فهل يقبل قوله  
 الجواب انه اذا قبل قوله في بطلان البيع بعد جريانه



قالوا بغير قوله قبل البيع لم ينع البيع والله اعلم  
 مسئلة اذا قال بيع زيدا او ما لا يوجد له ملك من الثمن  
 فهو علي وكان البايع والمشتري غير تواقطن على الثمن  
 بغيره فهل يصح هذه الصفات ام لا الجواب انه لا يصح  
 هذه الصفات لانه صفات ما لم يجب بعد والله اعلم  
 مسئلة انسان يشرف على جاره من سطح بيته وطاؤه  
 له في بيته هل له رفعه الى الحاكم ومنعه من ذلك وسد  
 الطاؤه ام لا الجواب ان له رفعه الى الحاكم ليمنع من  
 النظر الى قدراره لانه قد يكون له فيه حرمة حيث الجملة  
 ما يكره ان ينظر اليه غيره واما الزامه سد الطاؤه له  
 في خالص ملكه فلا لانه قد يحتاج الى ذلك ليدخل اليه  
 منها هولا وضوم غير ضرر على جاره وان كان يقف  
 المحاكم قد يامر به ميلا الى مذهب ذي مذهب على وجه  
 المصلحة وحسب الباب الفساد والله اعلم مسئلة  
 اذا ثبت دين على غيب فقامت بيته عند الحاكم ان مات  
 باع ماله لفضاد بيته فثبت حياته فهل مفعلي البيع  
 صحيح ام يرقى ببيت الخار او موجد وهل هو بيع مال  
 المورث اذا ظن موته فثبت حياته الجواب نعم يعرف  
 بيت الخار والموجد في ذلك خانه اذا كان حالا وطلب  
 المستحق الوفاة موجودة وكان غائبا او حاضرا  
 او امتنع من الوفاة كان للحاكم بيعه موجوده  
 ويقضي صاحب الدين ديبه مع تحقق حياته فكيف

وما حقق عينه  
 اذا كانت خفية  
 فقد جازع  
 الشرع واسقط  
 عنه التقاض  
 فليجوز كمن  
 محرم على البيع  
 كان له والدين  
 ومن قبلهما  
 بمنه

مع ظن موته قال بيع ما من على الصحة والوفاة وقع  
 موثقه بخلاف ما اذا كان موقلا والله اعلم مسئلة  
 اذا كان لصبي مال في بلدة فآخذه خاسي البلدة الذي هو  
 فيه واشترى اما على الثلث فباعه فآمن ببلد اما على الصبي  
 وهو في غير محل ولا يته فهل يصح بيعه ام لا الجواب  
 انه يصح بل لو كان ذلك اما الذي اشترى على الثلث فقايب  
 بالغ مطلق التفرغ فلقا في البلدة الذي فيه اما الذي  
 اشترى على الصبي فحفظه من الصبياع يا بيع وخروا الله  
 اعلم مسئلة في امر اهرت في مرضها او صحتها ما يعرف  
 لها من العقرار والرقيق والمضاع لاحد ما بينهما وظهر  
 للحاكم نظم تقارب اليقين انها الجات ذلك اليه عجز  
 الاقرار فقط ليفوز به لك عن التوارث الا ان يكون زوجا  
 غاب عنها مدة طويلة لم ينفق عليها فيها فهل يستحب  
 للحاكم عند ظهور ذلك بالظن المذكور والا استغاضه  
 من الناس ان يسأل المقله عند ارادته الدعوى بذلك بما  
 ملك تلك الاستيالمق بها اذا كان المقله عاميا طلب  
 انه على بنفس الاقرار ليعم الحكم ام لا الجواب انه يستحب  
 ذلك ونظرة ما ذكره فيما اذا اقر الملقط بنسب اللقط  
 خانه يستحب ان يقال له من ايت هو انت اذ رعا عتقه  
 انه يضنر انه لا لتقاط واذا كان ذلك في النسب  
 الذي يحتاجه في الحق ففي هذه الاولى خانه ترجح عتقه  
 انه يملك عجز الاقرار بل كل امر يحصل فيه عند الحاكم  
 ربه استحب له البحث امكن رجالات تروا لا كبري



ويفتشف حقيقة الحال كما في فريق الشهود وغيره  
فان ظهر شي والا اجرى الشرع بمقتضى الظاهر والله  
يتولى السراير والله اعلم مسئلة رجل ورجل رجلا  
ان يطلق امراته في يوم كذا وهي في ذلك اليوم حايض  
والزوج عالم بذلك اجاب يجب بان ذلك لا يصح  
اخذ امت فاعادة الوكالة في المحظور هل هذا الجواب  
صحيح ام لا الجواب انه غير صحيح لان الامرا لم يوجب  
فيه في نفسه مباح تدخله النية والتحريم فيه في ذلك  
الوقت طرعا لعارضه سريخ الزوال بخارزه الا في ظهر  
نفسه مباح تدخله لا كالصبي والزنا ونحوهما  
من المحظورات ولا يغرض على ذلك بيع الوكالة في  
الظهار على الامح فانما هو لكونه من قبيل الامح  
ولذلك اجرى فيه وجه لما فيه من تشبيه الطلاق  
مع القطع بانه قول زور وجهان كما خرج به القرائن  
والله اعلم مسئلة فان قلتم ينبغ ان يسأل العرق  
له عند ارادته الدعوى ولا يستحب فمسألة الحاكم  
عند ذلك فقال ملكها بالقرار فقال لا ملك تملك  
سبق هذا الا قرار مزيل للملك منها اليك في هذه  
الا شيام بيع او هبة او غير ذلك اذا الاشياء المذكورة  
ملك الملقه من قبل فقال لمقله ما سبق الا قرار  
المذكور ثم من ذلك لا ملكها الا بالقرار فهل  
يكون قوله هذا القرار بطلان اقرارها حتى لا يحكم  
له بما اقرت به ويجعل ذلك تركه لجران ذلك بعد

موثقا

موثقا الجواب نعم يكون ذلك اقرارا منه بطلان القرار  
والله اعلم مسئلة فان قلتم يكون ذلك منه اقرارا  
ببطلان اقرارها ويجعل ما اقرت به تركه فادعي الجاهل  
في ذلك لكونه عاميا فهل يفيد ذلك شيئا ام لا الجواب  
انه لا يفيد ذلك اذ قد علق به حق العذر والله اعلم  
مسئلة فان قلتم لا يفيد ذلك شيئا يرجع عن ذلك وقال  
مثلا بل ملكها قبل الاقرار بامر موجب الملك فهل يقبل  
ذلك قطعا او لا يقبل قطعا او يخرج على الخلاف فيما اذكرك  
المقرر المقر يرجع عن كذبه وصدقه فان قلتم يخرج  
عن الخلاف المذكور في الاصح عند الاكثرية من الخلاف  
المذكور الجواب ان الظاهر يخرج على الخلاف المذكور  
والراجح منه عند الاكثرية فيما عكاه الراعي في شرح لوجيز  
انه لا بد من اقرار جديد بخلاف ما نقله العراقي وامامه  
وان العيب تسلم الى المقرر على الاصح والله اعلم مسئلة  
وعلى باع يترابطا ويرى من اصل الفريضة في رضى له  
شركا فعلم بعض الشركا بالبيع وبعضهم لم يعلم  
الا يبيع القراطين لا غير والصفقة واحدة والثمن واحد  
ثم علم بعد ذلك بالبيع القراطين طلب الشفعة في البيع  
لا غير وما جعل ان الشفعة تفتح له في الجميع ثم قضت  
مدة طولها وعلم ان الشفعة تفتح له في الجميع وطلب  
الشفعة في الجميع وتعالى ما تركت الشفعة الا في  
ما علمت ان الشفعة ثبت لي فلما علمت شفعت  
فهل له ذلك ام لا الجواب ان له ذلك والله اعلم مسئلة  
عن قول الاصحاب لا يقرضه العامل بغير اذن لمانك كما



في الوكالة الجواب انه لا يبعد ان يكون فيه مخالاف  
 ما في التوكيل في مثل ذلك فان العامل في الفراض  
 هو على الحقيقة وكيل والله اعلم مسئلة عن قول  
 الاصحاب في العامل في الفراض ثم ما على العامل ان  
 يتولاه بنفسه لو استأجر عليه فالاجرة في ماله ما  
 الحكم لو استأجر على ذلك العامل رب المال فهل يصح  
 الجواب انه ينبغي ان يصح لانه عمل لزمه تخصيله  
 فجاز له ان يستأجر عليه المال كما يجوز له ان يستأجر  
 عليه غيره والله اعلم مسئلة اذا غرل الموكل التوكيل  
 ثم قال فترتك على ما كنت عليه فهل يعود وكيلك بذلك  
 ام لا الجواب انه يكون على الخلاف المشهور فيما لو  
 انفسه عقد الفراض برب المال كمن لا فقال وانته  
 للعامل ان يترك على ما كنت عليه هل يصح الاصح  
 انه يصح وهذا امتله والله اعلم مسئلة اذا ارسل  
 وكيله ليطلق احدى زوجاته او هذه او هذه فهل  
 يصح التوكيل واذا صح فهل له ان يبيع ولو ربح  
 مثل ذلك في البيع ان قال برب احدى العبد بثلث  
 فهل يصح البيع ام لا وهل يفرق بين ان يقول بثلث  
 احد هما بعينه او يطلق ويترك في التطلق الجواب  
 ان كان المراد ان الوكيل يوقع طلاقا منيها بعينه  
 الموكل فيمن شأ منهما فيما بعد فهذا ايهما فيه  
 التوكيل تمام مقام الموكل والموكل ان يوقع  
 طلاقا على هذه الصفة فوكيله مثله وان كان

١٣١ المراد ان الوكيل عالم بطلق واحدة منهما بعينها ايها  
 من الوكيل فهذا محال احتمال ونظر وجه المنع ان هذا  
 يفرق ومحل الفرق ينبغي ان يكون معلوما بمحصل الا  
 مثقال على وجه مراد الموكل لفظا او عرفا ووجه  
 الجواز ان اصل الطلاق يقبل الابهام والوكيل تمام  
 مقام الموكل والموكل له ان يفعل ذلك بنفسه مقام  
 وكيله مقامه في ذلك ولعل هذا الوجه بقا عده الباب  
 والله اعلم مسئلة اذا استعار من رجل ثوبا بلبسة فوجد  
 ضرارا ففقد ونقل ما فيه الى موضع اخر ثم رد الثوب وصاع  
 الفل ان فهل يلزم المستعير لبعده السابق ام لا الجواب  
 انه اذا ارد الثوب والدرهم بينه وبين المالك الثوب  
 وبينه الدرهم وصاع بعد ذلك فقد زال التقدي فقبض  
 المالك للدرهم في الثوب وقد ربحا مستغبرا والله اعلم  
 مسئلة اذا كان لرجل وكيلان كل واحد منهما  
 معه منفرد به مستقلا بالفرق بينه بالبيع والشر ففعل  
 بجوز واحد هاتين البيوع من الاخر ويشترى منه لموكله  
 ام لا الجواب ان الظاهر انه لا يجوز لانه يشترى له ما انفسه  
 كما لو استوى بنفسه والله اعلم مسئلة اذا ارسل  
 ليطلق امراته في الحبس فهل يصح التوكيل ام لا الجواب  
 ان التوكيل يصح بفقود الفرق ووقوع الطلاق وان  
 كان يحصل له الاثر كما لو فعل بنفسه ذلك في كل حال  
 والله اعلم مسئلة اذا استعار الخاكم منزلا لبقته  
 فيه زوجته المبيت فتلف المنزل وهي ساكنة منه على ما  
 يكون ضمانه وكذا اذا استعار الغنم سلم المبيت



قلته فعلى من صمائه وكذا الوي اذا استعار للبينم  
 فعلى من صمائه الجواب ان سأل ورثة الميت الحاكم  
 ان يستعير ليسكنوا فيه زوجة الميت فالصمان عليهم  
 وان سأل زوجة الميت فالصمان عليها وحققا في تركه  
 الميت وان فعله الحاكم تلقا نفسه فالصمان عليه  
 والله اعلم مسله اذا استعار منزلا واسكن زوجته  
 فيه ومات وهي ساكنة فيه وتخلنا يستحق السكنى وصري  
 المستعير يسكنها وتلف المنزل وهي ساكنة فيه فعلى  
 من يكون صمائه الجواب ان الطاهر وجوبه على الميت  
 لانه المستعير والحق عليه وهو مضمون عليه بالاستعارة  
 وكم يحصل رد يحصل به برائة عند ذلك ورجع المغير  
 باستمرارها على السكنى نفي رد لما سبق والله اعلم مسله  
 اذا اشترى احد المتبايعين الخيار لا جنبى ثم قال الا جنبى  
 عرلت نفسي هل ينبغي الجواب ان الظاهر انه نفي لذلك  
 لانه في معنى الوكيل والله اعلم مسله اذا اجار انسان  
 ارضه من اسنان ليزرعها بخر معلوم مما يخرج منها  
 علما علم المور بطلان الاجاره طلب رفع يد المستاجر  
 منها فطالبه المستاجر بما انفق على الارض في عمارتها  
 فحل برفع بما انفق امر لا او يكون كما لو اشترى عبدا  
 فشرقا سدا وانفق عليه الجواب انه ان كان المستاجر  
 عالما بنفسه الاجاره فلا رجوع له قطعها وان كان  
 جاهلا بطلان صحتها كان حكمه حكم ما نفقه المشتري  
 شرقا سدا على المبيع والا صلح انه لا رجوع له ايضا

ولا ينبغي انه ان كان له عين فيها اخذها والده اعلم  
 مسله رجل اتى الى رجل فقبضه فقال له اريدك تعلم من  
 ما اجنيه في خصوصته في عند حاكم انا صنهاحق فرك  
 كيدا وكذا فعله وهو مما يجب عليه تعلمه فهل  
 يستحق ما يد له ام لا فان قلتم يستحق فلا كلام وان  
 قلتم لا يستحق فما يد له في مقابل ذلك نطلب نفسه  
 هل غلخه الجواب اذا كان في تعلمه ذلك خلفه يجوز  
 الاستسما على مثلها استحق وحيث لا يستحق ان يدل  
 له ذلك مع علمه بانه لا يستحقه عليه فعله ومبلغه  
 وان يدل له لا اعتقاده انه يستحقه عليه لم يلحقه ووجب رد  
 والله اعلم مسله اذا مات العامل في الجعالة في اثنا العمل  
 هل يستحق قسطه من اطمى او اخرة المثل او لا يستحق شيئا  
 الجواب انه اذا لم يتم الوارث العمل يستحق شيئا لا قاعدة  
 الباب في الجعالة ان المجهول لا يستحق شيئا الا بتمام العمل  
 وان تم الوارث العمل استحق قسطا ما كان قد عمله مودة  
 لان العمل قد تم وقد وجد ذلك العمل الذي عمله المورث  
 من عامل عمل باذن المالك بقصد العوض واستحق  
 ما في مقابلته وكان لو ارثته واما قسطا ما عمله  
 من العمل فالظاهر انه لا يستحقه لا متبرع به كغير ما  
 دون له فيه والله اعلم مسله اذا استاجر عبد اعينه  
 ايام مثلا فاستعمله المستاجر في اوقات الراحة او في  
 زمان الصلاة فهل يستحق اجرة المثل ام لا الجواب  
 انه ان عمله العبد من غير استعماله المستاجر  
 لم يرجع على المستاجر شي لان العبد الذي خوت على نفسه



وعلى سبيله بنفسه وان استعمله المستاجر على ظاهر ما  
وقع في السؤال فيجب ان يلزمه وانه اعلم مسئلة عن  
قول الامام النووي في الروضة اذا تنازع اهل الوقف  
في شطره جعل بينهم بالسوية قال هذه اذا كان في  
أيدهم او لا يد لأحد عليه أما اذا كان في يد أحد  
فان قوله قوله ان اراد ان صاحب اليد منكر الاصل الوقف  
فظاهر وان اراد ان القول قوله مع اعترافهم بالوقف  
عليهم فكيف قيل قوله وهو مدع للزيادة الجواب  
انه في يده وهو معترف باصل الوقف لكن على ما يقوله  
من ان نصفه ولباقي الوقف هو عليهم وهم عشرة  
مثلا نصفه ما عتراه بالوقف ليس على ما يقوله المتنازعون  
له بل على ما يقوله هو وان له نصفه وللأخرى نصفها  
نصفه وهو يد جميعه وما كان في يد الانسان فاقوله  
قوله في كله وكذلك في بعضه وانه اعلم مسئلة فيما  
نصوا عليه فيما اذا دخل انسان رجلا في حفظ مال ولم  
يجعل لأحد منهما الا نفاد في ذلك فحفظها حفظه  
الى الاخر وقلنا بالاصح انه لا يجوز له ذلك من ان يفتن  
الذي جعل حفظه الى الاخر نصف ذلك المال كذلك كما ذكره  
في البيات في الرهن اذا ترك على يد اثنين واحال في الرهن  
عليه وهو ظاهر لا يخفى لكن هل له ان يبيع  
الذي استقل فيه الحفظ ذلك النصف من حيث انه نصفه  
وهو لا يجوز له قبضه كما ضمنه الحاكم على يد غيره من حيث  
سلم له ما لا يجوز له تسليمه بطالب يترك النصف من  
شأنهما ام لا الجواب ان لما ذكرنا في بعض من شأنهما

وقال الصانع على ما حصل التلث عنده وهو القابض  
وانه اعلم مسئلة رجل زوج بنته وهي غيبه برجل  
فقدر لملك مهرها وهي صغيرة هل يصح النكاح ام لا  
الجواب اننا قلنا ان الكفاة في البسائر معتبرة فقد  
رجم ظايفه من الاصحاب لا سيما في هذه الاعصار ثمان  
تفادهم الى مال كثير لم يصبوا قلنا ان البسائر في البسائر  
عن معتبرة وهو الدراج عند الاكثرين فمقتضى طلاق  
الاكثرية الصحة فان مصالح النكاح خفيه وقيل يقتضي  
المصلحة لزومها من لا يملك مهرها النوع مصلحه  
من دفع النظر وكما لا الشفقة للولد ما يطلعه على  
الحق من المصالح والصدقات وليس يترك في النكاح اذ يصح  
النكاح بغير مهر اذ كما في المقوضه ولذا قال العلماء النكاح  
ليس من عقود المعاوضات المختصة وذلك لان المهر فيه  
ليس مقصود في القالب فان المراد رولها ليس مقصودا  
بالنكاح فقبيل المهر وانما المقصود بالنكاح مصلح  
اخرى لا تخفى على ذوي البصيرة ولذا لو زوج الولي المجبر  
ابنته باقلمت مهرها مثل غير رضاها من النكاح على المذهب  
المشهور وان كان النقصان قد لا يفيان بمثلها  
وليس ذلك في طبع وحقه اللهم الا ان يكون هذا الزوج  
من الاعصار بحيث لا يقدر على نفقتها وكسوتها حيث  
يحصل عليها من الرزق فيجب ان لا يصح لان الرزق في ذلك  
مع عجزه عن مهرها فيجب ان لا يصح لان الرزق في ذلك  
عظيم وفي فتاوى القاضيين حيث في رجل زوج ابنته  
البالغة بغير رضاها بما يراه والى مثلها من لا يملك



حيه انه لا يملك واعلمه انما راي ذلك لما يحصل عليها من  
القرار اذا كان كذا كذا من كونه لا يملك حبه فان من لا  
ملك حبه يحرم من النفقة والكسوة فيحصل عليها ذلك  
قرار عظيم خلاف ما لو كان لا يملك الا لغيره الذي هو  
بها وهو يقدر على نفقتها وكسوتها واسكانها وما يحتاج  
اليه فان المصلحة قد تقتضي تزويجه بها لئلا يقع معها  
يقصد به النكاح وعند حصول الاصل في علمه ان هذا  
هو الذي عليه العمل في هذه الاعصار في اكثر الامصار فانه  
لم يعلم ان احد امت السلف والخلف من المعنوية من العلماء  
والفقهاء وسواهم في امثال ذلك عند حضورهم عند السكاح  
لرجل عن ابنته انه يتوقف على البعث والسوالان الذوح  
هل يملك قدر المهر ام لا والله اعلم مسلكه اذا وطئ امراه  
مكرهه في دبرها فهل يستحق عليه مهر ام لا لا يخفى  
على ان حكمه ببر حكمة القبل في تقدير المسمى ام لا الجواب  
ان الظاهر انها تستحق لان علمنا بانها قالوا الوطئ في  
الدبر كالوطئ في القبل الا حجب مسایل في فيه الايلا  
وفي العند وفي الاذن وفي النكاح وفي التخليل همت  
طلاق ثلاثا وفي التخصيف حتى نظمنا ظاهري في ذلك  
الوطئ في الماياء في مادونه الا حجب مسایل شاذ  
في فيه الايلا وفي عنده والاذن والتخليل والاحصاء  
وهذا ليس من ذلك وكان حكمه حكم الوطئ في القبل  
والله اعلم مسلكه عما اذا قلنا ان الطلاق المعلق  
على الابرا اذا وجد الابرا يكون باينا كما كان لرجل زوجه

تقال

تقال وهي طلقه متى ابرأتني زوجتي هذه من مهرها  
فهل طالق فهل يطلق اذا التقت وصارت رشيدة وامرأة  
من مهرها ام لا الجواب انها تطلق والا اعتبار في ذلك  
بحال وجود الفسخ لا بحال التعلق والله اعلم مسلكه  
اذا اتى الرجل لزوجه متى ابرأتني مما لم يجب لي علي من  
الدون وفتي هذا خات طالق وفرعنا على ما ذكر في  
المسلكه الاولى فان كان لها دين بعد ذلك الوقت  
وابراة منه وهي تعلم قدره فهل تطلق ام لا الجواب  
انها تطلق والله اعلم مسلكه اذا اتى الرجل لزوجه  
متى اقر صيني ما به دينار وصارت في ذمتي لك وابراة  
منها انت طالق وقلنا يكون الطلاق المعلق بالبراه  
باينا بخلافه ما به دينار فلما صارت في ذمتها ابراة  
منها فهل يقع الطلاق المعلق على البراه ام لا الجواب  
انه يقع الطلاق لوجود الصفة المعلق عليها في حال  
ملك ايقاع الطلاق عليها فيه والله اعلم مسلكه  
اذا قال انت طالق وكان زوجته غايبه عن المجلس او  
تال هي طالق وهي حاضره ولم يتقدم لها ذكر واذا قال  
طلاقها ولم يتقدم لها ذكر فهل هو صحيح او كذا به الجواب  
انه يسال عما اراد به كذلك قال الردت به طلاقا حتى  
حكم عليه بالطلاق وان قال الردت عن ذلك قال قول قوله  
بمينه والله اعلم مسلكه اذا طلق القاضى على العوى  
وكان قد علق طلاق النكاح على طلاق القاضى اطلق  
وكم قيد بتطبيق القاضى فهل يقع بطلاق القاضى  
قطعا ام على التحال الجواب انه يقع بايصال الرقال

١٢٤



لها ان فيسحب النكاح باعساري وفسخ علي القاض  
 باعساري عند طلبك لذلك ثم اعبر ففسخت او فسخت  
 عليه القاض بطلبها وان العسر يقع عليها قطعا  
 ولا يمنع ذلك بتعليقه السابق لان ذلك امر ثمري  
 بجمرة الشرع عليه بغير اختيار الحق الغير فلم يمنع  
 بتعليقه بخلاف الطلاق الصادر منه او من وكيله  
 عنه فانه يقع باختياره فكان له منه بتعليقه  
 السابق عليه والله اعلم مسئله رجل عاتقته  
 زوجته ولبس له عيزها في نكاح امراه جديدة فقال  
 كل امراة لي غيرك طالق يلفظ النصب على جهة  
 الاستثنى وركب قبل حصول لفظ الطلاق فهل يقع  
 هذا الاستثنى ولا امراه له عيزها الجواب ان الدراج في  
 هذه المسئلة صحة الاستثنى وعدم وقوع الطلاق  
 والله اعلم هذا المحضا والله اعلم مسئله اذا اذنت  
 الحاكم لامراه في الاتفاق على ولدها فرضا على ابنة الغائب  
 فحصل الاب هل ينقطع ام يستمر مع حضور الجوار  
 انه اذا كان الاذن مطلقا كما هو الغائب فيما يصدق  
 من الحاكم في مثل ذلك استمر ما لم يحصل من الحاكم  
 رجوع عنه واستغنى عنه بوجه من الوجوه التي  
 يحصلها الاستغنى عنه وان خصصه الاذن  
 بحال العينة من حيث انقطع بوصوله والله اعلم  
 مسئله ولاية الحضانه هل تبطل بالفسق قطعا  
 ام يخرج على الخلاف في ولايته الناسق الجوار لا بعد  
 الفرق بين المسليتين فان ولايه الحضانه تدوم

وتنظر

٣٥  
 نظر لمدته طوله والغالب على الطول المحضون  
 ان يفقوا اثر صابنه ويخرج على سيرته بخلاف الولي  
 في الثاني لا سيما غير الجير والله اعلم مسئله اذا رقت  
 المحضونه اذا كانت صغيره هل يسقط حق الام  
 من الحضانه ام لا الجواب انه لا يسقط حقها من  
 الحضانه ما لم يبلغ الصغيره سن استغنى عنه  
 الحضانه والله اعلم مسئله اذا قال سلامي عليكم  
 او سلام الله عليكم او سلام عليكم بخذك التوبيخ  
 او سلام بخذك عليكم فهل يستحق به الرد ام لا الجواب  
 ان الظاهر انه لا يستحق الرد عليه لان الذي جابه به  
 المخروع والله اعلم مسئله رجلان مشتركان في ثوب  
 نذر احدهما ان يصحى بنصبيه فيها فهل يكون  
 الجواب بينهما ان يقال ان يسبق الوقت لم يصح النذر  
 لعدم امكان التخابا لمند ومرا اذا اختلفا لا احداه لا  
 يجوز في الميهمه الموقوتة عند عدم الانتفاع بها  
 وان سبق النذر صح لخصه فقدر الوفاة بما طار من  
 الوقت كتعديده بالتلف والوقف صحيح لو جرد شرائط  
 صحتة ام لا الجواب غير ذلك كما هو الجواب نعم  
 يكون الجواب كذلك والله اعلم مسئله فان تلمن  
 يكون الجواب كذلك على التفضل السابق نظر وضع  
 النذر من الناذر والوقت من الواقف معا فما الحكم  
 الجواب انه يكون على سبق الوقت على ما سبق فيه لان



الاصل عدم اللزوم وبراءة الذمة والله اعلم مسلكه  
 اذا ثبت وتعلم ان الجواب على التفصيل السابق وكان  
 النذر سابقا وبعذر الوقت بالمتدبر بالوقف الطاري  
 فهل يجب عليه التصديق بما نذر لا نذره اقتضى  
 لزوم الارقه والتصدق بالخير وقد تغذرت الارقه  
 فسقطت وبقي ما لم يتعدر وهو التصديق وهو قدر  
 نذر التصديق بخيوان المستحق الا صحيحه اذا نذر له  
 ملكه عما نذر بنفس النذر امر لا يجب عليه التصديق  
 بما نذر من حيث ان التصديق تابع الارقه فسقط  
 سقوطها الجواب ان الظاهر انه لا يجب عليه لانه  
 وان كان قد التزم بالنذر فهو في معينه حصل تغذر  
 الوجها بالترم بينهما من غير جهته فاستبده ما لو نذر  
 التصحيحه بشيئه معينه ثم بقيت بعيب يجمع الاجرا  
 فانه لا يلزمه غرم بل تنفذ عن التصحيحه راسا على احد  
 الوجهين وتعود الى ملكه بتصرف فيها حريف شيئا  
 ويبيحها على الوجه الاخر بعيبها الذي حدث فيها وهي  
 مصرف الصميا على الوجه الاخر ولا غرم عليه لتقصاتها  
 ومن لا يضمن نقصان العيب اذا انقصت بالعيب  
 لا يضمن العيب فنذر هذا الطاري الذي تغذر بظن  
 بانه يتعدر النذر من غير جهته انما نذر بمرطبان التلغ  
 فيه والله اعلم مسلكه اذا نذر ان يمسك ثوبه معينه  
 ثم نسيها ما الحكم في ذلك اذا تذكر فلم يذكر الجواب

٣٦ انه يعذر في التأخير حتى يتذكر وان طال الزمان لانه لم  
 يعرف ما التزم به والزامه جميع القرب غير ممكن لانه  
 لا حصر للقرب والزام ما لا حصر له من قبل تكليفه لا  
 يطبق وذلك لعدم الشروع به واما ما بين العلماء من  
 ما قبل ان يتذكر والذي يظهر انه لا يلحق الله عاميا  
 لان النسيان عذر في حقوق الله تعالى قطعا وان كان  
 موجبا للامتنان في حقوق الادميين والله اعلم مسلكه  
 اذا نذر ان يعق عبدا هل له ان يعتق امه او نذر ان  
 يعق امه هل له ان يعق عبدا الجواب انه لا يجزئ ذلك  
 كما في نظائره اذا اوصى ان يعق عبدا من عبده او امه  
 من امائه والله اعلم مسلكه اذا نذر الحج السنه او  
 الصوم السنه هل يصح نذره ام لا الجواب انه يصح  
 فيما امكنه الايثان به في بقيه عمره من ذلك ويسقط  
 في الباقي والمسلك التفات على تفريق الصفقة والله اعلم  
 مسلكه اذا نذر ان يقرأ في الصلاة المفروضة سورة كذا  
 وتخلنا بحج الجمع بين القراءة والصلاه علم في السوره هل  
 ينطلي صلاته ويكون الزاؤه المنذور غير الزاؤه الواجب  
 ام لا الجواب اذا احرم بالصلاه المفروضة وانما شرط  
 لكنه لم يقرأ فيها السوره التي نذر ان يقرأها فله ان يترك  
 باطله بل هي صحيحه في تأديها الوقت بها لكنه لم يخرج  
 منه لك عن نذره والله اعلم مسلكه اذا حلف ان  
 يسافر فنهل سيرا بالخرج الى مسافه لا يفقر فيها الصلاة  
 حتى لو خرج الى ذوات مسافه العدو يرام لا وما حاد



فلما اراد المدعي ان يحلف قال اطردني عليه عندي بيته  
او بالابرامنة فهل يقبل منه لانا لا نحصل نحول كالأقرار  
المانع من قبول هذه البيعة على الاصح الا مع اليقين ولم  
توجد اليقين امر لا يقبل منه من حيث انه بالرد ثبت  
للمدعي من سيقبح بها حقا لا يقبل منه هذه البيعة  
وفي قولك ذلك منه ابطال ذلك الجواب ان البيعة مقبولة  
وان لم يرد القول لا يثبت به حق عندنا واليمين المترتبة  
عليه التي اقيمت مقام الاقرار على الاصح لم توجد بعد  
فلا مانع من قبول البيعة والله اعلم مسلكه في رجل  
ادى على رجل حفا فأنكره وطلب يمينه فرد عليه اليمين  
ثم انشا المدعي هذه الدعوى في مجلس اخر وطلب يمينه  
فحلف فهل تسقط دعواه امر ينقي اليمين في جانبه  
كما قدردها ولا التفات الى انشا هذه الدعوى افتونا  
الجواب انه تسقط دعواه والله سبحانه اعلم مسلكه  
رجل ادى على رجل حفا فأنكره المدعي عليه فقال المدعي  
يمين المدعي عليه فقال المدعي عليه انت اقررت بان  
هذه الحق لي ومعك على ذلك بيعة فهل يجاب الى ذلك  
وتسمع بيئته الجواب انه يجاب الى ذلك وتسمع  
بيئته والله اعلم مسلكه فان قلتم يجاب واقام  
البيعة على قراره واقام المدعي بيئته ان هذه اليمين  
له فهل تسمع او تقدم بيئته الاقرار الجواب ان  
بيئته الاقرار مقدمة والله اعلم مسلكه اذا ثبت  
اقرار المدعي بما ذكر فقال المدعي هذه اليمين وقد علي

ثم علمت بعدي فقول يسقط هو دعواه في نفسه باقراره  
ام لا الجواب ان دعواه تسقط باقراره واما غيره فهو  
على دعواه والله اعلم مسلكه رجل ادى على رجل عينا في  
يده فأنكره واقام شاهدا يشهد له بانه يملكه هذه العينة  
المدكورة فان قلتم يقبل هذه الشهادة كما هو الظاهر  
فلما قام المدعي عليه بيئته ان هذه الشاهد الذي يملك  
هذه العينة المذكورة باع هذه العينة المذكورة الى المدعي  
المشهود له بها ولم يخرجه من الشاهد غير الشهادة المملوكة  
للمدعي ولم يثبت جهة الانتقال منه فهل يقدح ذلك في  
الشهادة وتبطل شهادة الشاهد ام لا الجواب الظاهر ان  
ذلك يقدح في شهادته لانه يدعي به ذلك عن نفسه بغير  
عليه والله اعلم مسلكه عن رجل ادى على رجل عشرة دنانير  
بغير قصد مثلا ووصفها بمقتضا المعجزة في الدعوى  
فأنكره واقام به له البيعة وثبت عند الحاخام ذلك فلما  
طلب منه تسليم ذلك واقام المدعي عليه بيعة انه تصدق  
منه اعني المدعي عشرة دنانير على النصفه بهذه اللفظ  
ولم يخرجه من ذلك فهل تقضي هذه الشهادة بحج هذا  
اللفظ وحصول التقاضي بغير ما لم يدعي عليه ام لا الجواب  
ان الظاهر ان الشهادة تقضي وتختص به البراه لان الظاهر  
انه سلم له عينا عليه والله سبحانه اعلم مسلكه فلما قال  
المدعي المذكور العشرة الدنانير التي تصدقها بيعة ثانيا وثبتت  
بها بيئته ودعيه عندي وقد عرفت فهل يقبل قوله  
مع يمينه الجواب ان الظاهر ان القول بخبر الذي سلم



اليه لان اليه معه وهو اعرف بما اراده والله اعلم  
 رجلا ادعى علي بن ابي طالب بن ابي طالب بن ابي طالب بن ابي طالب  
 ميراثا لابييه وامته ولم يخلف سواه هذا الا ان  
 يحكم بحج هذه البيعة ويستحق الارث امام لا الحوائج  
 انه لا يحكم بحج هذه البيعة حتى تقول وان اياه ما وخلق  
 ميراثا له والله اعلم مسئلة اذا قال العبد انت حر  
 قبل مريض موثق يوم تمانى فجاه او قتل هل يفتقرام لا  
 الجواب انه لا يعتق لعدم وجود الصفة والله اعلم  
 هذا اخر ما يسر الله والتفطنة منه فتاوى الامام محمد  
 بن سعود عرفاني تشكيل رحمه الله ونفعه

امين اللهم امين  
 وصلى الله على سيدنا  
 محمد وآله وصحبه  
 وسلم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
 وسلم